ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظرية العامل ناقش ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) بابين من أبواب النحو ويرفض أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب.

أحدهما: باب التنازع في مثل قولهم: أعطيتُ وأعطاني زيد درهماً، وظننتُ وظنني زيداً شاخصاً، وظننتُ وظناني شاخصاً الزيدين شاخصين، وظننتُ وظناني حاضراً الزيدين مسافرين، وأعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، وغيرها من الأمثلة المصنوعة، ويبدي ابن مضاء رأيه في هذه المسألة صريحا بقوله:

" ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم". (١١٨).

وابن مضاء غير مدافع فيما يقول: فعلى النحاة أن يُنَحّوا مثل هذه الأساليب الملتوية التي سببت التذمر من الدرس النحوي حتى بلغ الأمر أنه إذا قيل: بدأ الدرس النحوي انقبضت النفوس.

وثانيهما: باب الاشتغال الذي أسهب النحاة فيه من وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الوجهين مع ترجيح الرفع أو ترجيح النصب أو ما يجوز فيه الوجهان من غير مرجح مقدرين في أكثر الصيغ عوامل محذوفة لا دليل عليها مثل: الكتابَ قرأته على تقدير قرأت الكتاب قرأته. ولا يرى ابن مضاء مسوغا لهذه التقديرات وهو يقترح حذف بابي التنازع والاشتغال من النحو لأن التقدير فيهما التواء بالألسنة عن الأسلوب العربي القويم، ونحن نرى فيهما تنفيرا للناشئة والدارسين من الدرس النحوي.

أما التقدير في القرآن الكريم فعند ابن مضاء (ت ٥٩٢ هـ) مُحرّم، ففي قوله تعالى: (إذا الشمْس كُوِّرَتْ) (١١٩) لا يرتضي تقدير الآية هكذا إذا كورت الشمس كورت، لأن ذلك يُدخِلُ في القرآن لفظا زائدا عليه وهو أمر مُحرّم.

ويضع ابن مضاء قاعدة لهذا الباب وينكر العامل بقوله: "إن كل فعل تَقدّمه اسم وعاد منه على الاسم ضمير مفعول أو ضمير متصل بمفعول أو بمخفوض أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها، فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبرا أو غير خبر أو غير الخبر

يكون أمرا أو نهيا أو مستفهما عنه أو محضوضا عليه أو معروضا أو متعجبا منه، فإن كان أمرا أو نهيا فالاختيار فيه النصب ويجوز رفعه فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع، فإن الاسم يرتفع كما أَن ضميره في موضع رفع.

ولا يُضمر رافع كما لا يضمرُ ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب (١٢٠).

وهذا الذي ذكره ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) من أن العامل الحقيقي هو المتكلم وليس اللفظ إنما هو رأي القدماء من النحاة كما أشار إلى ذلك يسيبويه (ت ١٨٠) في الكتاب (١٢١)، وصرح به ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بقوله: (وإنما دال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كمررتُ بزيد، وليتَ عمراً قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره) (١٢٢). وابن مضاء نفسه أشار إلى هذا (١٢٣).

ويعالج ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) زعم النحاة أن الفعل المضارع منصوب بعد واو المعية وفاء السببية بأن واجبة الإضمار مثل:

لا تَأْكُلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ، ولا يشتمْ زيدٌ عمراً فيؤذيَه فيقدرون أنْ محذوفةً مع الفعل التالي للواو أو الفاء بمصدر بحيث تصبح الجملتان هكذا: لا يكون منك أكل للسمك وشرب للبن، ولا يكون شتم من زيد فإيذاء لعمر.

يرى ابن مضاء أن في ذلك تحملا وتعسفاً في التأويل ما كان المتكلم يقصد إليه وإنما تَقَوَّله النحاة عليه ونسبوه إليه زورا وبهتانا إنما يقصد المتكلم في الجملة الأولى إذا نصب الفعل الثاني فقال: "لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن كان المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وإنْ رَفَعَهُ كان المعنى النهي عن أكل السمك والأمر بشرب اللبن، وإنْ جزم أراد النهي عن الفعلين، (١٢٤).

يريد ابن مضاء أن يثبت بهذا أن نصب الفعل بعد واو المعية وفاء السببية ليس بإضمار أنْ كما قال البصريون وليس هو بالصرف أو الخلاف (١٢٥) كما قال الكوفيون، وإنما يعود

إلى المعنى الذي يريده المتكلم، ثم هو بهذا يؤكد دعوته إلى إلغاء نظرية العامل لأنها تخفي الدلالة الحقيقية للحركات الإعرابية، وهي أيضا تخَطئ صِيَغاً عربية سليمة وتأتيا بصيغ سقيمة لم يعرفها العرب ولم ينطقوا بها وفي كل ذلك إرباك للدرس النحوي وإجهاد للمتعلم وتنفير له من علم النحو.

وقد استقى ابن مضاء رأيه النحوي هذا من مذهبه الفقهي الظاهرِي الذي يأخذ بظاهر النص ويرفض العلل والقياس.